

دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

جمال عبد الكريم، أستاذ محاضر « أ » جامعة الجلفة .
الوية شنشوني، طالبة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر.

المخلص:

تستهدف المداخلة التطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية، كأداة عملية لتفعيل وترجمة السياسة الخارجية الجزائرية الداعمة لمبدأ حق الدول المستعمرة في حق تقرير مصيرها. وهذا من خلال التطرق إلى مبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية، التي تركز مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ المبدأ المستمد من التجربة الجزائرية في نضالها أثناء الثورة التحريرية، والذي تم تكريسه في الدستور الجزائري وجعله من أسس حسن الجوار في التصور الجزائري للعلاقات الدولية. كان أداء الدبلوماسية الجزائرية دؤوبا في الإحاطة بقضايا الدول المستعمرة بالمساهمة المباشرة في عمليات التحرر؛ بالدفاع عن هذه القضايا سياسيا ودبلوماسيا في المحافل الدولية وإعانتها اقتصاديا.

قامت الجزائر بدعم عدة قضايا تحررية في القارة الإفريقية، الآسيوية وأمريكا اللاتينية وأضحت « قبلة للثوار ». تعتبر قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين من النماذج الرائدة التي تبرز ثبات الموقف الجزائري تجاه حق الشعوب في تقرير مصيرها، من خلال التطور التاريخي لموقف الجزائر الثابت من القضيتين، ولصور الدعم المختلفة؛ سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي أو عبر القاري، ومن خلال تحركها ضمن المنظمات الدولية والإقليمية.

Abstract:

In this communication ,we will tackle the subject of the Algerian diplomacy as an active mean to defend colonized countries ,by the principle of self -determination .Algerian diplomacy's principles and features as much as the heritage of the Algerian independence revolution stand out the right of peoples to self-determination. Algerian diplomacy practices were tireless to overall liberal issues through political support and economic aids. Algeria have taken sides many African ,Asian and American Latin issues ,since it is considered by third world leaders as a central point of revolutionaries .Algerian position towards Palestinian and Western Sahara issues is a perfect model to show the diplomatic contribution via international ,regional and bilateral co-operating through international and regional organizations.

مقدمة:

تنشط الدبلوماسية في كل الدول كأداة عملية تعتمد لها هذه الأخيرة لتنفذ بها سياساتها الخارجية، وتعتبر الدبلوماسية الواجهة التي تَسُم سلوك الدولة وتطبع نشاطها الخارجي. فالتحركات الدبلوماسية تنطلق من الرؤية العامة ضمن خطة الأهداف الاستراتيجية للدولة؛ ابتداء من الأهداف السياسية والاقتصادية ووصولاً إلى الاجتماعية والثقافية. تفاعلت الدبلوماسية الجزائرية مع محيطها الخارجي عرضياً ورأسياً. لقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال وبعده؛ بحيث أعطت في بداياتها عمقا وزخما للثورة وصدرت القضية الجزائرية إلى المجتمع الدولي، وفي مرحلة لاحقة لم تتوان عن دعم قضايا الاستقلال والتحرر والميز العنصري، ومد وهج نجاح الثورة الجزائرية، وترسيخ وجودها في محيطها الخارجي؛ سواء كان إقليمياً أو قارياً أو دولياً. بعد الحرب العالمية الثانية، طبعت قضايا تصفية الاستعمار العلاقات الدولية وموازينها. توالى قضايا التحرر والاستقلال في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية من الاحتلال الأوروبي، في إطار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تبنته القرارات الدولية. في هذا الإطار، لم تكتف الجزائر بالقيام بدور عادي بل رائد وموجه على الساحة الخارجية. قطعت الدبلوماسية الجزائرية أشواطاً من النجاح مع توالي استقلال العديد من الدول المستعمرة. غير أن تخلف حل قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين، واللتين ما زالتا في نضال للحصول على حقهما في استرجاع أرضهما وتقرير مصيرهما، وضع دور الدبلوماسية الجزائرية في حالة دفاع وتشكّل وتأهب مستمر ومتطور من أجل تجسيد وتحقيق مبدأ الحق في تقرير المصير. وشملت المساندة الجزائرية لهذه القضايا كل ميادين الممارسة الدبلوماسية؛ وشمل الدعم السياسي في المحافل الدولية، والمساعدات المالية المؤازرة.

لإبراز دور الجزائر المتجسد في ممارستها الدبلوماسية، نصوغ الإشكالية التالية:

الإشكالية: ماهي الممارسة الدبلوماسية التي تبنتها الجزائر لتفعيل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؟

تندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية؟

- التحرك الدبلوماسي الجزائري تجاه القضية الصحراوية؟

- دعم الدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية؟

الخطة:

تتكون الخطة من ثلاثة محاور، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المحور الأول: محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

المحور الثاني: التحرك الدبلوماسي الجزائري تجاه القضية الصحراوية.

المحور الثالث: دعم الدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية.

المحور الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

كثيراً ما تتداخل الممارسة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية عندما يتم تفعيل الأهداف العليا للدولة في الساحة الخارجية.

تأتي الدبلوماسية في مبدئها ذات طبيعة أداتية وتطبيقية، لكن ذلك لا يمنعها من أن تكون مقررة وقائدة في ظل الظروف المتحركة والمهارات المتمرسية للدبلوماسيين. فلا غرو إذا قلنا أن مبادئ ومحددات السياسة الخارجية هي ذاتها التي تتحكم في دبلوماسيتها.

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر الدستور الجزائري المرجعية القانونية والتفسيرية لتحديد وفهم المبادئ الصريحة للسياسة الخارجية للدولة، وقد أوردها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول بنص المواد المبتدئة من المادة 93، وهي مبادئ تتماشى وروح المواثيق الدولية لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية. تنتظم هذه المبادئ لبناء علاقات إيجابية بين الدولة ومحيطها الخارجي، وهي في جوهرها مرسخة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وتدعمه من عدة زوايا. وهذا ما سيتضح لنا من خلال استعراض هذه المبادئ المتمثلة في: دعم الشعوب في تقرير مصيرها، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة المجاورة.

1- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

حافظت الجزائر على هذا المبدأ عبر كل دساتيرها لكن مع بعض الملاءمات. نصت المادة 92 من دستور 1976 على ما يلي: «... يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة. يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية»¹. تترجم هذه المادة توجه الدولة الجزائرية التي كانت في مرحلة البناء وفي قمة الزخم والرواج الدبلوماسي الخارجي وفي جو دولي حافل بالثورات التحررية، فحددت المجال الجغرافي للدول التي مازالت في مرحلة التحرر، حيث أنها لم تستثن أية منطقة من العالم ينطبق عليها المبدأ. إضافة إلى تحديد مجالات الدعم: المتمثل في الجانب السياسي والاقتصادي حتى بلوغ الغاية النهائية المتمثلة في الاستقلال السياسي. كما حددت أنواع المسببات التي تستدعي اللجوء إلى مبدأ الحق في تقرير المصير. وذُلت المادة بتأكيد هذا المبدأ كبعد أساسي للسياسة الوطنية للدولة، دليلا على ترسيخه وعدم الحياد عنه.

جاءت المادة 26 من دستور 1989 بنص: «الجزائر متضامنة مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري»². تأتي هذا النص متلائما مع ظروف الدول المعنية بمبدأ تقرير المصير؛ حيث لم يتبق إلا قضايا محدودة تتمثل في القضية الفلسطينية وقضية الشعب الصحراوي ونظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. وواكبت التحولات الدولية والداخلية من حيث نوع الاستعمار واثبات الدعم. ولم تتغير المادة في دستور 1996، بنص المادة 26، أما دستور 2016 فنجد المادة 30 تنص على ذلك³

ويُشفع ذلك، بما ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر 2009، حيث أكد على الطابع المتكامل لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان؛ إذ لا يمكن الفصل بينهما، وعلى المجموعة

الدولية أن تلتزم بتحقيق إرادة الشعوب وتمكينها من حقوقها بما تمليه الأخلاق، وبما يقتضيه الحق في تقرير مصير الشعوب بكل سيادة.⁴ الملاحظ من التدرج التشريعي للدستور الجزائري، والمواكب للتطورات والتغيرات في الساحات الدولية، الثبات على الإقرار بالحق في تقرير المصير، والمساندة غير المشروطة للشعوب التي تناضل في سبيل ذلك، وتدرجه كان من النضال ضد الامبريالية إلى الكفاح المشروع ثم الإدراج ضمن حقوق الإنسان التي لا تناقضها المواثيق والشرعية الدولية.

2-الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول:

خلصت الدساتير الجزائرية في المادة 25، المصاغة في دستور 1996، والمادة 29 في دستور 2016، المتضمنة: «تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية»⁵، والتي تشير وتؤكد حرص الجزائر على التفرد باتباع الحلول السلمية لفض النزاعات الدولية مع الحفاظ على سيادة الدول المعنية.

على الرغم من تنوع الوسائل السلمية التي تعنى بالنزاعات، من: الوساطة، التفاوض، المساعي الحميدة والتوفيق، غير أن الجزائر جسدت هذا المبدأ في أغلب الحالات عبر أداة الوساطة. عبرت الجزائر عن هذا المبدأ من خلال ممارستها الدبلوماسية في عدة حالات، مثل: المساعي الجزائرية الحميدة لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا سنة 1969، كما حالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا سنة 1974، بعد فشلها في مشروع الوحدة. وحالت دون غزو الرئيس المصري السادات للجماهيرية الليبية سنة 1975. في نفس السنة، تم التوسط بين إيران والعراق في عهد الشاه. كذلك، التوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية الإسلامية لحل أزمة الرهائن سنة 1979.⁶ وبين إثيوبيا وإريتريا سنة 2000.

في ظل تحريم المواثيق الدولية لاستعمال الدول منفردة للقوة في العلاقات الدولية، فقد تفاعلت الجزائر وفعلت هذا الاتجاه السلمي لحل المنازعات والأزمات الدولية، من باب احترام مواثيق هيئة الأمم المتحدة، ومبادئ المنظمات الإقليمية التي انضمت إليها الجزائر، وحفاظا على شرعية ثورتها التحريرية. كما أن هذا المبدأ يصب لصالح المبدأ الأول، ويدعمه من التحرك حثيثا لنصرة الشعوب المناضلة بطريقة سلمية وقانونية.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

يرمي هذا المبدأ إلى احترام السيادة الوطنية للدول، وإلى مراعاة التساوي المكرس من طرف الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء فيها والمعترف بها. فمن باب المساواة والموضوعية أن لا وجود لأي وصاية لدولة على دولة أخرى؛ وبذلك لا تتعدى عليها ولا تتحكم فيها، حتى بأقل الدرجات؛ كالتدخل في مسائلها الداخلية.

ولعل هذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فليس لأي دولة التدخل سلبا لتعطيل هذا الحق المشروع دوليا. وكل فعل تدخلي من شأنه زعزعة الاستقرار، والحث على ردود فعل تصعيدية، والتي قد تتطور إلى حروب مسلحة، المجتمع الدولي في سعي دائم للنوء عنها.

4-التعاون بين الدول المجاورة:

لم تكن الطبيعة المعقدة والمتعدية والمتشابكة للعلاقات لتترك الدول في منأى عن تبني مختلف التعاملات التشاركية كالتكامل،

التعاون، الشراكة وغيرها مما تستدعيه المصالح الوطنية والظروف الدولية. يتعاقد هذا المبدأ مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحل السلمي للنزاعات الدولية، ليصب في حماية الكيان والحقوق الأساسية للكيانات الدولية. نصت المادة 27 من دستور 1989 على: «تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة...»⁷ وورد في دستور 1996 «إن الجزائر أرض الإسلام وجزء من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية»⁸. إن ارتباط الجزائر الجغرافي بهذه الدوائر الإقليمية المتداخلة، والمتنوعة يعطي أبعادا تفسيرية لدرجة ونوع التعاون الذي يتحتم عليهما. لذلك فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالبعد المغربي، والقومي العربي، والمتوسطي، والإفريقي، والدولي. وطبعت بنوعية القضايا التي تشغل كل دائرة جغرافية؛ تمحورت حول المشاكل الجوارية الحدودية، والقضايا المصيرية المشتركة بين الشعوب، والتعاون الاقتصادي والتنموي، والجهود المشتركة للحفاظ على الأمن الدولي.

من أهم ما جسد من الممارسات التعاونية، هو عقد عدة اتفاقيات حدودية، أبرمت مع كل الدول المحيطة بالجزائر، أثناء فترة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإنشاء اتحاد المغرب العربي وما تلاه من اتفاقيات استثمارية؛ خاصة مع تونس. وفي مرحلة التسعينات، تعتبر التجارب التعاونية الثنائية بين كل من الأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات ذات نتائج إيجابية. وحاليا تنصدر التجربة الجزائرية، في طرق معالجة ظاهرة العنف والجريمة المنظمة، محور مجالات التعاون مع الدول ذات التأثير والحضور الدولي.⁹ والتعاون الدولي لا يستثني الشعوب المطالبة بحق تقرير المصير، بل هي معنية به من باب الأولى، وحتى بصفة تطوعية.

5- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

تعتبر مرجعية هذا المبدأ جوهريّة؛ ويعود ذلك لخصوصية القارة الإفريقية ولقيميّة الثورة التحريرية الجزائرية. ورثت القارة السمراء حدودا مفروضة من الاستعمار وناضلت لتؤسس عليها دولتها المستقلة، فليس من الواقعية العودة إلى حدود غير واضحة ولو كانت ذات مرجعية تاريخية. والجزائر سقت أرضها بدماء شهدائها لتنعيم بالحدود الراهنة والمقررة من طرف المعمر وبدون تنازل. ولعل حرب الرمال خير دليل على أهمية التمسك بهذا المبدأ من أجل استقرار العلاقات بين دول القارة.

تتمثل حيوية هذا المبدأ للدول المعنية، باعتباره سببا رئيسيا في إرساء مبادئ حسن الجوار والتعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يعتبر سببا لدعم الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها. ويعتبر هذا المبدأ من المداخل المفسرة للنزاع الصحراوي المغربي، ومن الركائز التي تساعد الشعب الصحراوي على إثبات حقوقه الترابية والسياسية.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من الدبلوماسية التي اختارت الرواج والصيت الخارجي لإضفاء قوة وزخم وهيبة للدولة الجزائرية، ومن أجل ذلك فقد حُددت هذه الوجهة بثلاث خطوط رئيسية هي: اعتماد الوساطة الطوعية والحيادية لحل الخلافات، التحول إلى قبلة للشواربتني قضايا التحرر وقضايا العالم الثالث، ومحاولة التأثير والترويج لمبادئها في الساحة العالمية.

لا مناص من إضافة محددات أخرى ثابتة تتسم بالحتمية في التأثير والتأثر؛ فالموقع الجغرافي للجزائر من حيث الحجم المعتبر

الذي يكسبها ثقلا دوليا، ومن حيث البعد الاستراتيجي الذي يتوسط القارة ويفتح لها منافذ على عدة عوالم؛ الشرق الأوسط، الجنوب الأوروبي، الساحل الإفريقي. والثروة النفطية الهامة والتي تمكنها من التحرك اقتصاديا وسياسيا. فالجزائر دولة شمال إفريقية محورية بامتياز من حيث المقدرات والموقع الجيو-استراتيجي، ولها كل المؤهلات لتلعب دورا قياديا في القارة الإفريقية. تعتبر سنة 1999 منعرجا هاما في توجهات وأهداف الدبلوماسية الجزائرية، حينها تم عقد لقاء الجزائر الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية. ومنه تبلورت الرؤية الجديدة المؤسسة على: اعتماد السلم، والأمن، والشراكة في العلاقات بين أهل إفريقيا كقواعد حتمية للنهوض بالقارة. كما جاء في الخطاب الرئاسي: «لا سبيل لتحقيق أي إصلاح (داخلي أو على مستوى القارة) ما لم نعمل على استتباب السلم في إفريقيا...» و «السلم وحده يمكن أن يقضي على المشاكل والنزاعات والأوبئة والمشاكل الاجتماعية...»¹⁰ هذه الانطلاقة الجديدة تعيد صياغة مبدأ تقرير المصير الذي كان محوريا وعامل جذب في عالم اتسم بالفعالية الأيديولوجية إلى شرط أساسي للاستقرار والتطور في عالم معاصر تحكمه المصالح القومية والاقتصادية.

تعتبر الساحتان الإفريقية والعربية مجالان مهمان تركّز عليهما الجزائر لنشاطها الخارجي، كما تعتبر القضيتان الصحراوية والفلسطينية من القضايا العالقة التي تستوجب حلا تقريريا ومشروعا. لم تخرج القضية الصحراوية بالنسبة للجزائر عن مبدأ تقرير المصير، الأمر الذي يفسر رفض الجزائر الراهن التنازل أو الدخول في مساومات¹¹. أما القضية الفلسطينية، وفي ظل ظروف الجزائر وعلى ضوء تطور مسارات تسوية القضية، فالموقف الجزائري لم يتغير، غير أن الاتجاه الذي تم تبنيه لحل القضية لا يمكن أن تلعب فيه الجزائر دورا مؤثرا.

المحور الثاني: التحرك الدبلوماسي الجزائري تجاه القضية الصحراوية.

تشكل قضية الصحراء الغربية قضية أمنية مهمة وحيوية إقليميا ودوليا، ونموذجا لأحد أهم وأخر قضايا تقرير المصير التي ما زالت لم تحسم بعد في القارة الإفريقية وفي القرن الواحد والعشرين.

أولا- جذور وأبعاد القضية الصحراوية:

تعود جذور القضية إلى ظهور المقاومة الوطنية في الصحراء للاحتلالين الفرنسي والاسباني، سنة 1957، بعد عام من استقلال المغرب. أصبحت الحدود الجزائرية المغربية في منطقة تندوف، متداخلة مع قضية الصحراء الغربية؛ إذ يرجع المغرب ملكية الصحراء الغربية له، وترجع الجزائر ملكية منطقة تندوف لها، وهو الأساس التاريخي للأزمة بين الجزائر والمغرب¹² بعد الانسحاب الاسباني من الإقليم، عام 1957، وبعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، بقيادة جبهة البوليزاريو، بدأت ملامح القضية الصحراوية تتبلور؛ فقد قرر المغرب اعتماد المرجعية التاريخية واعتمدت الجزائر المرجعية القانونية الدولية، ودعم جبهة البوليزاريو كقوة عسكرية، إضافة إلى تأثير توازنات إقليمية ودولية تخص المنطقة.

تشترك كل من حركة البوليزاريو والمغرب والجزائر وموريتانيا في المشكلة الصحراوية، بحكم الطرح المغربي لحدوده الجوارية. إن أمر تعدد الأطراف المنخرطة في هذه المشكلة، والذي طبع البعد السياسي للقضية الصحراوية، وعجزها في التوصل إلى حل بالطرق السلمية؛ أدى بها إلى اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة للبت فيها. في إطار هذه المعطيات وجدت الدبلوماسية الجزائرية، أن

الطابع الحقوقي البين للقضية الصحراوية يشكل حجة موضوعية للدفاع عن مبدأ حق تقرير المصير، من جهة، وردع المغرب للانكفاء عن تهديد الحدود الغربية الجزائرية، كما حدث في حرب الرمال سنة 1963، من جهة أخرى. لا يخفى البعد الاقتصادي من القضية الصحراوية، فالمنطقة ذات موقع جيو-استراتيجي وثروات مهمة. تعتبر الصحراء الغربية بوابة مهمة على المحيط الأطلسي، إذ يبلغ طول شاطئها الساحلي 1400 كم، هذه المسافة الطويلة تسهل الاتصال الخارجي مع دول حوض الأطلسي الأوروبية والأمريكتين وإفريقيا، في المجالات التجارية والاجتماعية والحضارية. كما تمتاز السواحل الصحراوية بسهولة الصيد والرسو ووفرة الثروة السمكية. والإقليم الصحراوي الممتد من (الساقية الحمراء) في الشمال و (وادي الذهب) في الجنوب يمتلك مجموعة من الثروات المعدنية والطاقة. تصدر الصحراء الغربية العالم في إنتاج الفوسفات النقي، إضافة إلى احتياطات مهمة من الحديد، والنفط ذو المستقبل الواعد.¹³ بقدر ما يشكل هذا الكمون الاقتصادي عامل تعطيل للتسوية العادلة للقضية، نظرا للمطامع المحيطة والتوازنات بين المتنافسين، فهو يبرز كبعد إضافي للمساندة الجزائرية للشعب الصحراوي. إن مطمح الجزائر في المنفذ الأطلسي بكل أبعاده وثروة الفوسفات الحيوية ومستقبل تسويق الحديد الجزائري المستخرج من تندوف مصالح مأمولة.

ثانيا- الدعم السياسي للدبلوماسية الجزائرية للقضية الصحراوية

بدأ الدعم السياسي منذ بداية القضية الصحراوية، بتفعيل مختلف المنظمات الدولية؛ ابتداء من هيئة الأمم المتحدة، منظمة الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز. كما استعملت كل ثقلها لإبراز صبغة تقرير المصير وجذب كل الدعم لها.

1- في منظمة الأمم المتحدة:

تم التصويت على القرار 3458 في الدورة الثلاثين (1975)، من اجتماعات المنظمة الدولية، والمتعلق ببحث تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية، بنسبة 88 صوتا ضد 41 صوت امتناع و15 صوت غياب. شكل ذلك نتيجة إيجابية للسعي الدبلوماسي الجزائري الذي استمر منذ بداية القضية بين شد جذب ومناورات مع المغرب. غير أن الظروف الداخلية للجزائر ابتداء من وفاة الرئيس هواري بومدين إلى غاية أحداث التسعينات أضعفت الدور الدبلوماسي الجزائري، وهذا ما سيتضح من التطورات اللاحقة.

بعد قبول المغرب بمبدأ الاستفتاء من أجل تقرير المصير، تدخلت الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء، حيث عينت نائبا للأمين العام الأممي للإشراف على الاستفتاء، وعينت تاريخه بداية سنة 1992، ثم أجل إلى 1993. ثم اقترح المغرب مبادرة الحكم الذاتي للصحراء الغربية، لكن مع رفض من قبل الجزائر وجهة البوليزاريو لهذا المقترح الرامي إلى إدماج الصحراء الغربية في الحكم المغربي. والذي يرمي إلى تحضير أرضية مناسبة لتسوية القضية الصحراوية وفق مصالحها.

استمرت الجزائر كحليف استراتيجي لجهة البوليزاريو منذ مؤتمرها الثاني سنة 1974، وبعد المسيرة الخضراء المغربية، التي احتلت بها المغرب الصحراء الغربية، قررت الجهة تبني المشروع الجزائري، وتوج بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1976.¹⁴ ودخلت الجزائر في مواجهة مسلحة مع المغرب، في نفس السنة في أمغالا لمدة ثلاثة أيام، انتهت

بوساطة مصرية وتحرك عدد من الدول العربية لفك الأزمة. فهذا الانخراط المسلح الجزائر في القضية الصحراوية جعلها تتبنى بقوة أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي. كما قامت الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، ولم تعد إلا سنة 1988. ونجحت في توفير اعترافات سبعين دولة بالجمهورية الصحراوية، وبعد الانقلاب العسكري في موريتانيا 1978، عادت منطقة (وادي الذهب) إلى البوليساريو سنة 1979. وبذلك فقد حيدت الجزائر أحد حلفاء المغرب في مسعاه لضم الصحراء، وزادت المساعي الدبلوماسية الجزائرية بتغيير عدد من الدول الإفريقية غيرت موقفها بعد الانسحاب الموريتاني، أمام هذه الإنجازات الدبلوماسية، تحرك المغرب عسكريا واستعاد (الساقية الحمراء)،¹⁵ وتزامن ذلك مع وفاة الرئيس هوارى بومدين، ودخلت القضية في ظروف دولية مختلفة.

في سنة 1984، انتقل الحل السياسي للقضية الصحراوية إلى الأمم المتحدة، التي كانت من قبل تكتفي بتوصيات متفقة مع القرارات التي تخرج عن منظمة الوحدة الإفريقية. هذه الأخيرة التي كانت تحت نفوذ جزائري لصالح القضية، وفق القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1968، والمتعلق بالقضاء على كل أشكال الاستعمار.

بعد الحرب الباردة اتجهت الأمم المتحدة إلى التسوية السلمية لمشكلة الصحراء الغربية، على أساس إجراء استفتاء لتقرير المصير، على شكل خيارين: الاندماج مع المغرب أو الاستقلال عنه، وتم قبول الخطة سنة 1988. وتم إنشاء بعثة أممية (مينورسو) للإشراف على الاستفتاء، بهدف الوصول إلى حل نهائي وعادل. ومن بين إفرازات هذا التطور عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، في عهد الراحلين: الرئيس بن جديد والملك الحسن الثاني. ثم دخلت الجزائر في مفاوضات مع المغرب حول الاستفتاء، طيلة 1988-1990، غير أن العلاقات بين البلدين عادت إلى الانقطاع. واستفحلت أزمة الاستفتاء بالصحراء مع تردي الوضع الأمني بالجزائر، وقام المغرب بإيقاف مؤسسات الاتحاد المغاربي سنة 1995، ودخلت القضية الصحراوية في ركود دبلوماسي بسبب الأزمة الجزائرية، واشتد الوضع بعد عزم الأمم المتحدة على طرح مشروع حل سياسي يركز على منح حكم ذاتي موسع للصحراء في إطار السيادة المغربية. في 2001 تم إقرار المشروع الإطار الخاص بالحكم الذاتي، وقدم أمين الأمم المتحدة كوفي عنان تقريره المتضمن خيارات مستقبلية، هي: إجراء الاستفتاء، منح حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية، تقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب سحب بعثة (مينورسو) من الصحراء.¹⁶

من العرض الموجز حول أهم محطات القضية الصحراوية على مستوى الأمم المتحدة، يتضح أن الدور الدبلوماسي الجزائري كان مرهونا بالوضع الداخلي والخارجي وبخصوصية الإقليم. فالعلاقات الجزائرية المغربية يراد لها الاستمرار في التأزم لأن الدول الكبرى تستفيد ماديا واستراتيجيا. الدبلوماسية الجزائرية قبل بداية الأزمة الأمنية في الجزائر استطاعت أن تتقدم بالقضية الصحراوية، وثبتت قانونا الحق الصحراوي في تقرير المصير، بمقتضى عدة قرارات أممية لصالح القضية: القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 1975، الذي أكد على عدم سيادة المغرب على الصحراء الغربية ولا على موريتانيا. القرار 3314، الذي يعرف العدوان وفي إطاره يعتبر احتلال الدولة المغربية للصحراء الغربية عدوان وانتهاك لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، طبقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم 3034 بتاريخ 1972 الذي حدد الفرق بين الإرهاب والمقاومة الشرعية للاحتلال، مما يؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، إضافة إلى قرارات تؤكد على شرعية الكفاح

في سبيل التحرر، والبروتوكولات التي تعتبر حروب التحرير حروباً دولية مشروعة. هذه الترسنة القانونية كانت الداعم الموضوعي للقضية، في حين أن مسار القضية اتسم بالركود في فترة التسعينات، وبدأ الميل إلى البحث عن بدائل أخرى تندرج تحت تقديم خيار الحكم الذاتي والالتفاف على مبدأ تقرير المصير.

2- في منظمة الوحدة الإفريقية:

اختلف أداء الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي عما هو في الأمم المتحدة كون المنظمة هي صاحبة الحق في حل المشاكل الإفريقية، لم تتوان الجزائر عن تفعيل قضية الشعب الصحراوي في عقد دار المنظمة، وجعلها ساحة للدفاع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وتحييد الدور المغربي وجعل المنظمة الواجهة الناطقة والمدافعة عن القضية الصحراوية أمام الأمم المتحدة.

سعت الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية إلى تحقيق الاعتراف بجمهورية البوليزاريو كممثل للشعب الصحراوي، وبدأ ذلك منذ الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء المنظمة سنة 1976، أين طرحت ملف ترشح الجمهورية من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية. وتواصل الجهد الدبلوماسي في القمة 13 للمنظمة في 1976. وعلى مستوى أدنى تم في اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، بلوزاكا، في جانفي 1977، تم الاعتراف بجمهورية البوليزاريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي، كما تم تبنيه في اجتماع المجلس الوزاري في فيفري من نفس العام، مما أدى إلى انسحاب كل من موريطانيا والمغرب وإعلانهما عن مقاطعتهم مقاطعة نشاطات المنظمة. وفي القمة 14 عام 1977، حيث طالبت الجزائر بعقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة 15 في 1978، قدمت الجزائر لائحة مفضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليزاريو كحركة تحررية، مما يستلزم تكوين لجنة مؤقتة لدراسة ملف حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وتوصلت اللجنة إلى توصيات حول وقف إطلاق النار الفوري، إجراء الاستفتاء تحت الرعاية الأممية.¹⁷

بعد الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية للقضية، انتقل سعي الدبلوماسية الجزائرية إلى الحصول على الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، بدأت الاعترافات بالجمهورية منذ سنة 1980، وذلك باعتراف 26 دولة. في سنة 1982 تم دعوة الجمهورية العربية الصحراوية إلى العضوية في المنظمة، انطلاقاً من اعتراف 26 دولة من أصل 50 عضواً، وتم الاعتراف بعضوية الجمهورية الصحراوية سنة 1984، الأمر الذي دفع المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في 11-12-1984.¹⁸

في هذه المرحلة ركزت الجزائر من خلال سعيها الدبلوماسي على خلق كيان سياسي للدولة الصحراوية، وجعلها ندا سيتعامل مع المغرب بشرعية قانونية من أجل تقرير المصير. واتضح ذلك من مواقف الدولتين: ركزت الجزائر على: إشراك البوليزاريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط، إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة. أما الموقف المغربي فركز على: المفاوضات مع الجزائر، مغربية الصحراء لا رجعة فيها، إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لا سيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء.¹⁹

كما أن الجزائر من خلال هذه الإنجازات المهمة دبلوماسيا، حققت مكسبا عرضيا وهو انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، الأمر الذي جعلها تتحكم في قرارات المنظمة واتجاهاتها وتجعلها كأداة تخدم بها طرحها لحل القضية الصحراوية. على الرغم من التحول الذي حدث في نفس عام الانسحاب المغربي من المنظمة، والمتمثل في قرار الأمم عدم ربط قراراتها المتعلقة بالصحراء الغربية بتلك الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية، وأدى ذلك إلى تحول مصير القضية إلى الإشراف الأممي. استفادت الجزائر من الساحة الإفريقية لتدعم مبدأ تقرير المصير وخطت بالقضية الصحراوية اشواطا معتبرة، غير أن ما آلت إليه القضية جراء التسوية. وبعد قرار المغرب العودة إلى الاتحاد الإفريقي تُطرح التساؤلات عن مصير القضية الصحراوية، وحجم أدوار كل من الجزائر والمغرب والجمهورية الصحراوية في حل الموضوع.

المحور الثالث: دعم الدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية، قضية العالم العربي والشرق الأوسط، وتداعيات التعثر في إيجاد حل لها يجعلها، على المدى القريب والمتوسط، مصدرا لعدم الاستقرار. نظرا للبعد الديني والقومي العربي الذي تتسم به القضية، فقد اتسم الموقف الجزائري بالثبات على المستوى الرسمي وغيره وعلى كل الأصعدة وعلى طول تاريخ القضية.

أولا- جذور وأبعاد القضية الفلسطينية:

تعود الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية إلى اتفاق سايكس بيكو سنة 1916، والذي قسم بموجبه تركة الدولة العثمانية. بعد الانسحاب من فلسطين، تلاه قرار تقسيم فلسطين لتكون وطنا لليهود، الذين قدموا إليها على شكل هجرات متوالية، إلى جانب الفلسطينيين أهل الأرض. وهو القرار الذي وافقت عليه الهيئة العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة في 1947، وبذلك ينتمي الانتداب البريطاني على فلسطين. تم إعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين في 15-05-1948، ومنذ ذلك التاريخ نشأت القضية الفلسطينية كقضية عربية وإسلامية محورية. وبدأت مرحلة الدفاع عنها سياسيا وعسكريا.²⁰

تأسست عام 1964 منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية وكممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. هدفها تحرير فلسطين عبر النضال المسلح. خلال فترة رئاسة ياسر عرفات، تبنت المنظمة فكرة إنشاء دولة ديمقراطية علمانية، ضمن حدود فلسطين الانتدابية في سنة 1974، وفي سنة 1988 تبنت خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967 وتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم. في عام 1993 قام رئيس اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير ياسر عرفات بالاعتراف رسميا بإسرائيل، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ونتج عن ذلك تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل.²¹

ارتبطت القضية الفلسطينية بالبعدين العربي والإسلامي، وشكلت قضية مركزية للعالمين. كانت الجزائر من المتبنين للقضايا العربية والإسلامية والتحررية، ولم تكن قضية فلسطين في منأى من ذلك. رأت الفصائل الفلسطينية في الثورة الجزائرية نموذجا يحتذى به من أجل شحذ الهمم لبلوغ غايتها في تقرير مصيرها ونصرة قضيتها. من جانب آخر رأت الجزائر في القضية الفلسطينية تجسيدا للبعد العربي القومي والإسلامي لسياستها الخارجية، خاصة في خضم زخم حركات التحرر التي واكبت

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لم تتفاعل الجزائر مع القضية الفلسطينية تفاعلا ميدانيا وعسكريا، كما حدث مع جيران فلسطين من العرب (مصر، الأردن، سوريا، العراق)، غير أن الدعم السياسي الدبلوماسي كان موازيا لأنواع الدعم الأخرى في القوة والرواج، وكان عماد السلوك الجزائري الرامية لإثبات وجودها الفتي من جهة، وإثبات عروبة وأصالة الحكم الذي جاء بعد انقلاب 1965 من جهة أخرى. كان أداءً قويا مؤثرا في كل مراحل النضال الفلسطيني، إن لم نقل أن الأحداث المحورية، التي شكلت منعطفات تاريخيا في القضية الفلسطينية، كانت برعاية وهندسة جزائرية.

ثانيا-المساندة السياسية للدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية:

منذ الاستقلال ونشوء الدولة الجزائرية تواصلت المواقف الجزائرية الحثيثة، للوصول بالمطالب الفلسطينية إلى الشرعية، وتجسيد مطالبها السياسية في المحافل الدولية والإقليمية. ركزت الجزائر تحركاتها على المنظمات التي انخرطت في عضويتها: جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وبالتناسب مع مدى نفوذها فيها. ويمكن تقسيم السلوك الدبلوماسي الجزائري إلى مرحلتين متميزتين من حيث المدى الفعلية. يعود هذا التقسيم إلى الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر، وإلى التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة التي حيّدت بعض الدول المساندة للنضال الفلسطيني، وإلى تطورات مسيرة القضية في حد ذاتها التي اختارت مسار السلام مقابل الأرض.

1-المرحلة الأولى من الدعم الدبلوماسي الجزائري للنضال الفلسطيني:

بعد قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947، الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، والقرار 194 لعام 1948 الذي يضمن حق عودة اللاجئين وحق تقرير المصير. كما أن القرار الأممي رقم 194 الذي صدر في 11-12-1948 الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. وقرار 14-10-1974 الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، كانت أولى مساندة الشرعية التي تتسم بها القضية الفلسطينية هو الاعتراف السابق بمنظمة التحرير الفلسطينية فور الإعلان عنها، وفتح أول مكتب للمنظمة في صيف عام 1965، وتعيين السيد سعيد السبع مديرا للمكتب، هذا الأخير ساهم في حركة التعريب في الجزائر بإرسال 2500 مدرس فلسطيني، والتزمت الجزائر بتدريب ضباط فلسطينيين، وتخرجت أول دفعة منهم عام 1966.²²

وفي سنة 1974 تم افتتاح سفارة فلسطينية في الجزائر، كما أنه في نفس العام نالت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب غير عضو عن (الصفة والقطاع) في الأمم المتحدة، خلال الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفع العلم الفلسطيني في مقر المنظمة لأول مرة. حدث ذلك عندما كان عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لهذه الدورة، وجاء بموافقة 134 دولة واعتراض 9 دول وامتناع 41 دولة. وهو المنصب الذي يمكنها من حق المشاركة وحضور الجلسات وإبداء الرأي كما مكن القضية الفلسطينية من إسماع صوتها من خلال خطاب ياسر عرفات من منبر الأمم المتحدة. وفي 22-11-1974 تبنت الجمعية العامة قرار الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني على صفة مراقب في الأمم المتحدة كحركة تحرر وطني.

تلا ذلك في عام 1975 قامت الجزائر بالرعاية والتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 والذي نص على أن الصهيونية حركة عنصرية. وسعت الجزائر حثيثا لعقد دورة طارئة لجامعة الدول العربية سنة 1988، للخروج بقرار

لدعم الانتفاضة الأولى ماليا. وتوجت هذه الإنجازات بالدعم التاريخي الذي تضمن الإعلان عن وثيقة الاستقلال وقيام دولة فلسطين، الذي كان بتاريخ 15-11-1988، أثناء قيام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة، المعقودة في الجزائر، وكانت الجزائر أول دولة اعترفت بدولة فلسطين، وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة يوم 18-12-1988. كما توالى الاعترافات بعد ذلك ووصلت إلى 137 دولة بحسب وزارة الخارجية الفلسطينية. واستطاعت أن تقوم بمراسلاتها الرسمية مع هيئة الأمم المتحدة باسم «فلسطين» بدل «منظمة التحرير».²³

تميزت هذه المرحلة بالأحداث المتوالية والمصيرية، على غرار الدول العربية التي رفعت لواء الدعم العسكري والمادي للقضية الفلسطينية، فقد اعتمدت الجزائر بصورة أساسية على دبلوماسية المنظمات، حيث عمدت إلى إخراج القضية إلى الساحة الدولية دبلوماسيا من خلال المنظمة الأهم، وهي منظمة الأمم المتحدة، وفي إطار قواعد القانون الدولي. تولت بخطى حثيثة استغلال العوامل والفواعل، إذ استثمرت رئاستها للجمعية العامة للأمم المتحدة فأقعدت المنظمة على كرسي تمثيلي رسمي في المحافل الدولية، واستغلت زخم الانتفاضة الأولى وتوجت المسيرة النضالية بإعلان ميلاد دولة فلسطين بميثاق الإعلان عنها رسميا، وبذلك ترسم الملامح الكبرى للشخصية القانونية للدولة الفلسطينية، في انتظار عضويتها الدائمة في الأمم المتحدة. التزمت الجزائر بدعمها المطلق لمبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فالمتصفح للمحطات التاريخية لتدويل القضية الفلسطينية نجد الدبلوماسية الجزائرية القاطرة التي تخطط وتقود وتحصد النتائج الموثقة في قرارات الهيئة الأممية.

2- المرحلة الثانية من الدعم الدبلوماسي الجزائري للنضال الفلسطيني:

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التحولات الدولية والداخلية التي تخص الجزائر وفلسطين. بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد بدأت تفقد جيرانها الداعمين لها عن قرب، فقد تم تحييد مصر بعد توقيع اتفاقية السلام في «كامب ديفيد» سنة 1979، والاعتراف بإسرائيل والالتزام معها بقضايا أمنية مشتركة. إضافة إلى ارتهان المواقف السورية بهزيمة الجولان التي احتلتها إسرائيل منذ سنة 1967، إضافة إلى المرحلة الجديدة التي عرفتها الأوضاع الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانحيار المعسكر الشرقي، الذي كان يستفيد من التقاطب الحاصل بين القوتين العظميين. فبدت ملامح نظام دولي جديد يتحكم أمريكي، تقل فيه فرص القضايا التحررية عامة والفلسطينية خاصة، على اعتبار الدعم الحصري الذي يتلقاه الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الأمريكية. ما نتج عن هذه الأحداث هو نزوع الحركة الفلسطينية إلى خيار التفاوض وترجيح الحل الاتفاقي، وذلك بتوقيع معاهدة السلام بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، في «كامب ديفيد» سنة 1993، وفق اتفاقيات «أوسلو». أضف إلى ذلك، أحداث الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، الأمر الذي شغل الجزائر بالأوضاع الداخلية وغير نظرتها لكيفية مساعدة القضية الفلسطينية وفق هذه المحددات الظرفية السائدة.

خلال الحرب على غزة سنة 2008-2009، صرح رئيس الوزراء أحمد أويحيى بإدانة الجرائم الشديدة ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل ضد سكان غزة، وبعد الهجوم على أسطول الحرية سنة 2010، الذي كانت مهمته فك الحصار بإيصال مساعدات للمدنيين في غزة، أدانت الجزائر هذا التصرف وطالبت المجتمع الدولي برد قوي، كما صرحت بنفس الإدانة ضد حرب غزة عام 2012.

في منعرج مهم لنصرة القضية الفلسطينية، صوتت الجزائر لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19\67، الذي يقضي بمنح فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وذلك عندما تقدمت القيادة الفلسطينية بطلب للحصول على صفة الدولة غير العضو المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 1-29-2012.²⁴ أسس الطلب الفلسطيني على كونها مبدئياً دولة بحكم الإعلان الذي تم بالجزائر سنة 1988 والذي لأقرته الجمعية. وتبعاً لهذا الإجراء أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 سبتمبر 2015 برفع علم فلسطين في المقر الرئيسي للمنظمة في نيويورك. كما حصلت فلسطين كذلك على عضوية مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وانضمت إلى معاهدات ومنظمات دولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية عام 2014.²⁵ في خطوة أخرى، تقدمت الجزائر مع 6 دول عربية (مصر، قطر، لبنان، المغرب، عمان، والسودان) بقراريْن وجود أي ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، وقد صادقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، يوم 10-18-2016 أثناء اجتماع في العاصمة الفرنسية. وبذلك يعتبر الإعلان عن وثيقة الاستقلال هو الذي أكسبها بعداً دولياً وتأسيساً لمرحلة اعتراف دولي ووثيقة سياسية تمكن من المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.²⁶

ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة، أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتدخل إلا في حدود التنديد والشجب، أي أنها تأتي كرد فعل عن واقع موجود، وغالباً ما يكون ضد مصلحة القضية الفلسطينية. غير أنها لم تغب عن الساحة ولم تلتزم الحياد أو الصمت، ولم تتوان أن تتقدم بمبادرات ولوم مشتركة، خاصة وأنه أصبح التحرك المنفرد على الساحة الدولية أمراً صعباً. ظلت الجزائر على موقفها الأول من بداية القضية الفلسطينية؛ فهي لم تعترف بإسرائيل ولم تقم أي علاقة دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية، رسمية أو غير رسمية، ولم تتخلف عن الدعم المالي، بدفع مستلزماتها المالية للسلطة الفلسطينية بانتظام، إضافة إلى المساعدات المختلفة وقت الأزمات.

الخاتمة

رسمت الدولة الجزائرية سياستها الخارجية وفق منهج تتجه به إلى الساحة الخارجية لتحقيق المصالح الوطنية. وجاءت الدبلوماسية أداة فعالة منجزة لما هو مسطر في مبادئ ومحددات السياسة الخارجية. لم تستطع الجزائر أن تخرج عن نهج وعدالة وزخم ثورتها التحريرية في الدعم الدائم والمباشر لحق الشعوب في تقرير المصير. في قضية الشعب الصحراوي، بحكم الجوار الجغرافي وحجم المصالح الجيو-استراتيجية، تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة ونفوذ مادي وسياسي. أما القضية الفلسطينية، فقد كان الأداء الدبلوماسي الجزائري مستهدفاً جوهر القضية وهو الذي ركب الشخصية القانونية لدولة فلسطين حاضنة الحقوق الفلسطينية. كان للأزمة الجزائرية في فترة التسعينات، وللتحولات الدولية بعد الحرب الباردة، العامل الكاچ لكثافة الدور الجزائري ولنوعية المساندة الدبلوماسية الجزائرية لقضايا حق تقرير المصير.

من خلال العرض المقدم، يتضح أن مبدأ تقرير المصير قد وُجد في ظروف دولية تحتم تصفية الاستعمار، وقد احتفظ بحيويته في الفترة اللاحقة، في ظل تفاعل دول معينة استغلت التوازنات الدولية استغلالاً إيجابياً، وهذا ما طبقتة الجزائر، وتحركت في خضمه لدعم المبادئ التحريرية. غير أن الأوضاع الدولية الحالية أفرغت هذا المبدأ من مضمونه العملي، في ظل السياسة الدولية التي لا تراعي قواعد القانون الدولي، بقدر ما تفعل منطق ميزان القوى الذي يحكم العلاقات الدولية.

من خلال التجربة الجزائرية، بإنجازاتها وعثراتها، قد نقترح التفكير في منظومة قانونية وسياسية جديدة لتفعيل مبدأ حق تقرير المصير بما يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة. إن الظروف التي حملت مبادئ ظاهرها التحرر وباطنها إعادة ترتيب النظام الدولي، تبنتها الدول المتعطشة لهذه الآمال وجهدت للوصول لها خاصة في إطار الثنائية القطبية. غير أن المنظومة القيمية لما بعد الحرب الباردة والتي تركز لمبادئ المصالح الاقتصادية وتمييع مفهوم السيادة وما يتعلق بها من حدود واستقلالية، تجعل مبدأ تقرير المصير ضمن تجاذبات ومناورات اقتصادية وسياسية واستراتيجية. لذلك سيبقى الدور الجزائري، في أحسن حالاته، هو تمسكه بالتأييد غير المشروط، إن منطق التحرك عبر التكتلات الدولية الفاعلة وذات المصالح والمنافع المتشابهة، والتفعل المكثف للقرارات والامتيازات الأممية ولدبلوماسية المنظمات، قد يدفع قدما بقضايا التحرر نحو تسوية مناسبة وبشد من أزر الدور الجزائري الذي لا يجب أن يستمر مثاليا ووحيدا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

- 1 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976 م.
- 2 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989 .
- 3 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية ع 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
- 4 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

II – المراجع:

أ – الكتب:

- 1- الشامي، علي. الصحراء الغربية – عقدة التجزئة في المغرب العربي (بيروت. دار الكلمة، 1980).
- 2- بن القبي، صالح. الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، (الجزائر: منشورات anep، 2002).
- 3- بوعشة، محمد. الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية- الإرتية، (بيروت: دار الجيل، 2004).
- 4- حافظ، صلاح الدين. حرب البوليزاريو، (بيروت: دار الوحدة، 1981).
- ب – الرسائل الجامعية:
- 1 - الحسني، تاج الدين. وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط، كلية الحقوق، 1984.
- 2 - بونقطة، محمد مسعود. البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).
- 3 - بوزرب، رياض. النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008).

4 - نصيب، عتيقة. العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012).

5 - الأعرج، عبد القادر. السياسة المغربية في المحيط المغربي (1956-1994)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا غير منشورة، كلية الحقوق الرباط.

ج - المواقع الالكترونية:

1- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، على موقع:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09/d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078>

بتاريخ: 01-05-2017.

2- تاريخ القضية الفلسطينية، الموسوعة نت، بتاريخ: 01-05-2017. على الرابط:

<http://www.moso3a.net/thakafia/threads9891/>

3- ثائرياح وآخرون، السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2016، ص. 2. على الرابط:

<http://www.masarat.ps/ar/content%D8%A7%D9%8>

بتاريخ: 02-05-2017.

الهوامش:

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص. 1309.

2 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989، ص. 238.

3 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016، ص. 09.

4 محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ص. 92.

5 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية ع 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص. 11.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016، ص. 09.

6 صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمم واليوم، (الجزائر: منشورات anep، 2002)، ص. 25-26.

7 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، مرجع سابق، ص. 238.

8 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، مرجع سابق، ص. 8.

9 صالح بن القبي، مرجع سابق، ص. 32.

10 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية- الإرترية، (بيروت: دار الجيل، 2004)، ص. 41.

- 11 المرجع نفسه، ص. 45.
- 12 صلاح الدين حافظ، حرب البوليزاريو، (بيروت: دار الوحدة، 1981)، ص. 281.
- 13 عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص. 122، 128.
- 14 الشامي علي، الصحراء الغربية - عقدة التجزئة في المغرب العربي (بيروت. دار الكلمة، 1980)، ص. 238.
- 15 الأعرج عبد القادر، السياسة المغربية في المحيط المغاربي (1956-1994)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا غير منشورة، كلية الحقوق الرباط، ص. 85.
- 16 مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، على موقع: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078> يوم 01-05-2017
- 17 بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية -1963-1988-، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص. 111-112.
- 18 المرجع نفسه، ص. 112-113.
- 19 تاج الدين الحسيني، وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط، كلية الحقوق، 1984، ص. 469.
- 20 تاريخ القضية الفلسطينية، الموسوعة نت، على الرابط: <http://www.moso3a.net/thakafia/threads9891/> بتاريخ: 01-05-2017.
- 21 نفس المرجع.
- 22 صالح بن القبي، مرجع سابق، ص. 24.
- 23 28 عاما عن قيام دولة فلسطين، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/14/%D> بتاريخ: (1-5-2017)
- 24 ثائرياح وآخرون، السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2016، ص. 2. على الرابط: <http://www.masarat.ps/ar/content/%D8%A7%D9%8> بتاريخ: (2-5-2017)
- 25 28 عاما عن قيام دولة فلسطين، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/14/%D8>

بتاريخ: (1-2017-5)

26 نفس المرجع السابق